احدهما واجب والآخر ممكن وهذا قول اهل الوحدة وهو تصريح بنفي واجب الوجود
المبدع للموجودات الممكنة وتصريح بان الوجود الواجب يقبل العدم والحدوث
لما تشاهده من حدوث الحوادث وعدمها وهذا مما يكفر صريح قبوم اعظم الكفر
القبيح وكل من قال ان الرب وجود مطلق لزمه هذه الاقوال ونحوها التي عممونها
نفي وجوده وكذلك اثبات ذات مجردة عن جميع الصفات امر يقدره الذهن
والا فوجوده في الخارج ممتنع ولفظ ذات يقتضي ذلك فان ذات هي الاصل
تانيث ذو واصل الكلمة ذات الصفات اي العين ذات الصفات فتعلقت الذات
معناه الصاحبة للمستلزمة للصفات هذا من جهة اللفظ واما من جهة المعنى فلان
كل موجود لابد له من حقيقة يختص بها يتميز بها عما سواه وكل من الموجودات
يقال له ذات فكلها متفقة في مسمى الذات كما هي مشتركة في مسمى الوجود فلا
بد ان يكون كل من الذاتين ما تختص به عن الاخرى كما انه لابد لكل من الموجودين
ما يميزه عن الاخر فاذا قدر ذات مطلقة لا اختصاص لها كان ذلك ممتنعا
كوجود مطلق لا اختصاص له فلابد ان تختص كل ذات بما يخصها وذلك الذي
يخصها ما توصف به الخصائص ذات لا خصيصة لها توصف بها محال
والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع والمقصود التنبيه على مجامع مقالات
الناس في هذا المقام وان جميع الناس يلزمهم القول بمقتضى القضية الضرورية التي ذكرها
اهل الاثبات وهي امتناع وجود موجودين ليس احدهما داخلا في الاخر ولا خارجا
عنه ولا مباينا له ولا محايثا له وامتناع وجود موجود لا يشار اليه ولا الى محله حال

والمقصود

ان من انكر هذه القضية لزمه احد امرين اما الاقرار بقضايا ضرورية هذه
ابين منها واما جحد عامة القضايا الضرورية الحسية وذكرت مقالات الناس
ليتبين مناظرة بعضهم لبعض في هذا المقام فيقول المثبتون لمباينته للعالم
وعلوه عليه المنكرون لكونه جسما او متحيزا [illegible] ليس
بجسم ولا متحيز فاستواؤه على العرش ثابت بالسمع وعلوه ومباينته معلوم
بالعقل مع السمع واذا لم يكن متحيزا بطلت دلائل النفاة لكونه على العرش كقولهم
اما ان يكون اكبر من العرش واما ان يكون اصغر واما ان يكون مساويا للعرش
وكقولهم اذا كان كذلك كان له مقدار مخصوص فيستدعي مخصصا ونحو ذلك

قال المثبتة

قال المثبتة تقول لهم هذا انما يلزم اذا كان جسما متحيزا فاما اذا كان
فوق العرش ولم يكن جسما متحيزا لم يلزم شيء من هذه اللوازم وحينئذ
فنفاة العلو هم بين امرين ان سلموا انه على العرش مع انه ليس بجسم ولا متحيز
بطل كل دليل لهم على نفي علوه على عرشه فانهم انما بنوا ذلك على ان عاليا على العرش مستلزم
لكونه جسما متحيزا واللازم منتف فينتفي الملزوم فاذا انتفت الملازمة لم يكن
لهم دليل على النفي ولا يبقى للنصوص الواردة في الكتاب والسنة بإثبات علوه
على العالم ما يعارضها وهذا هو المطلوب فان قالوا متى قلتم هو على العرش لزم
ان يكون متحيزا او جوهرا منفردا واثبات العلو على العرش مع نفي التحيز معلوم
الفساد بالضرورة قيل لهم لا ريب ان هذا القول اقرب الى المعقول من اثبات
موجود لا داخل العالم ولا خارجه فانا اذا عرضنا على عقول العقلاء قول قائلين
احدهما يقول ليس بموجود لا داخل العالم ولا خارجه واخر يقول بوجود
موجود خارج العالم وليس بجسم كان القول الاول ابعد عن المعقول وكانت
الفطرة والضرورة للاول واعظم انكارا فان كان حكم هذه الفطرة والضرورة
مقبولا لزم بطلان الاول وان لم يكن مقبولا لم يجز انكار هم للقول الثاني
وعلى التقديرين لا يبقى لهم حجة على انه ليس بخارج العالم وهو المطلوب
وهذا تقرير لاحد ما لهم فيه تشبيه بنا فقد اصولهم وانهم يقولون
حكم الفطرة والضرورة ما هو قوي وابين وابلغ للعقول فما يقولونه
والمقصود هنا بيان انه مباين للعالم خارج عنهم انما يثبتون
ذلك بانه يستلزم ان يكون متحيزا اما جسما واما جوهرا منفردا
وذلك انه ان كان محاذي هذا الجانب من العرش غير محاذي هذا
الجانب كان منقسما وكان جسما وان لم يكن غير كان في الصغير بمنزلة
الجوهر الفرد وهذا لا يقوله عاقل فاذا قال لهم طوائف من المثبتة
يمكن ان يكون فوق العرش ولا يقبل اثبات هذه المحاذاة ولا نفيها
لان ذلك انما يلزم ان لو كان متحيزا فاذا لم يكن متحيزا امكن ان
يكون فوق العالم ولا يوصف باثبات ذلك ولا نفيه قالوا اثبات العلو
مع عدم المحاذاة والمماسة غير معقول او معلوم الفساد فيقال لهم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)